TRENDS
تريندز للبحوث والاستشارات
مكتب فرنسا الافتراضي

ديسمبر
2025

رؤى فرانكوفونية

Visions Francophones

العدد 06

انضم إلينا
JOIN US

رؤى فرانكوفونية

يُعنى التقرير بتقديم أهم الأفكار والرؤى، التي تناولتها المجلات والدوريات الأكاديمية أو الثقافية والإذاعات الرصينة الفرنسية، لما لهما من مكانة خاصة كمنصتين ورافدين أساسيين للرؤى الفرنكوفونية المعاصرة.

تهدف المجلة إلى نقل هذه الرؤى والمناقشات العلمية والبحثية إلى القارئ العربي، لتكون جسرًا يربط بين العالمين، ويُبرز أهم ما يشغل المجتمع العلمي والبحثي في فرنسا. كما تسعى إلى إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه الأفكار وإثراء النقاش العلمي والثقافي في العالم العربي.

VISIONS FRANCOPHONES

1

أزمات النظام الدولي، صراع السرديات، وآفاق علم المواد

نحو فهم تكاملي لتحولات السياسة والعلم
في القرن الحادي والعشرين

تكشف المواد التي جرى تحليلها في هذا العدد ، من حلقات برنامج Géopolitique على RFI إلى الملف العلمي الواسع لمجلة La Recherche، عن خيط ناظم يجمع بين حقول تبدو متباعدة: الجيوبوليتيك، الفلسفة السياسية، الثورة الرقمية، التحولات المجتمعية، وعلوم المادة والطب النووي. ورغم أنّ هذه الحقول تعمل بمنطق مستقل داخل تخصصاتها، فإن قراءتها تركيبًا تشير إلى تحوّل جذري في طبيعة السلطة والمعرفة، وإلى أنّ العالم المعاصر يعيش لحظة إعادة تشكّل تتجاوز حدود السياسة التقليدية، وتمتدّ إلى البنية العميقة للعالم المادي نفسه.

تظهر في حوارات نيكول نيازوتو ملامح تفكك داخلي يعصف بالغرب، ليس فقط في مستوى القرار السياسي، بل في القدرة على إنتاج سردية جامعة تحافظ على تماسكه. وتتكامل هذه القراءة مع أطروحات تييري دو مونتبريال الذي يرى أن النظام الدولي كما تشكّل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد انهار فعليًّا، وأن العالم يعيش في فراغ معياري؛ حيث لم يعد هناك إطار مرجعي يضبط سلوك الفاعلين الدوليين. فالمبادئ التي كانت تشكّل أساس "النظام الليبرالي الدولي" لم تعد فاعلة، بينما تتقدم دول كبرى مثل الولايات المتحدة نحو منطق مصلحي مباشر، وتتراجع قدرة أوروبا على تحديد اتجاهات النظام الدولي أو التأثير في تحوّلاته الكبرى.

VISIONS FRANCOPHONES

هذا الانهيار في المرجعيات لا يقتصر على السياسة الدولية، بل يمتد إلى الداخل الغربي نفسه. فقد أصبحت المجتمعات الأوروبية والأمريكية ساحةً لصراع سردي بين نماذج قيمية متنافسة: النزعات الوَوكية، التيارات المحافظة، الشعبويات، ورأس المال التكنولوجي الذي يعيد تشكيل الفضاء العام من خلال التحكم بالمعلومات والخيال الجمعي. ومع تراجع المرجعيات الكبرى، سواء الدينية كما في "نهاية المسيحية السياسية" في أوروبا أو الدستورية كما في الولايات المتحدة، يصبح مستقبل الحياة العامة خاضعًا لتجاذبات لا يمكن ضبطها بمفاهيم السياسة التقليدية.

من جهة أخرى، تُظهر الأدبيات التي تناولت "مجتمعات المشروع" أنّ الأزمة لا تكمن فقط في تفكك الهياكل السياسية، بل في فقدان القدرة على تخيّل المستقبل. إذ أصبحت الرأسمالية المعاصرة تُعيد تشكيل الأفراد عبر إدارة التطلعات لا عبر فرض القواعد. يتحول "المشروع" من أداة عمل إلى أداة إعادة تشكيل للخيال، ويُعاد تنظيم الزمن الاجتماعي وفق متطلبات الأداء والمؤشرات، وإجراءات التخطيط التي تُقيّد حرية الفعل. ويتقاطع هذا التحليل مع دراسات التضليل السياسي التي بينت كيف تُنتج الخوارزميات عوالم سردية بديلة تُضعف قدرة المواطن على إدراك الحقيقة، وتجعل الفضاء العام عرضة لإعادة تشكيل مستمرة من قبل جهات فاعلة تمتلك أدوات التأثير الرقمي.

إنّ ما يجتمع في هذا كله هو أزمة في الخيال السياسي؛ فالقدرة على إنتاج تصور جمعي للمستقبل تتراجع، وتصبح السياسة أسيرة إدارة الأزمات لا صناعة الآفاق. وهكذا يتحول الغرب من مركز مُنتج للسرديات الكبرى إلى فضاء مأزوم يبحث عن صياغة ذاتية جديدة، عاجز عن تقديم مشروع للعالم أو حتى لنفسه.

هذه الأزمة في الخيال تترافق، كما يوضح دو مونتبريال، مع تسارع تكنولوجي غير مسبوق لا يسمح للمجتمعات بالتكيّف. فقد دخل العالم منذ ستة عقود في دوامة من الابتكارات المتتالية التي تتجاوز قدرة المؤسسات على الامتصاص. لم يعد بالإمكان الفصل بين التكنولوجيا والسياسة؛ فالذكاء الاصطناعي يعيد تعريف الفاعلية الإنسانية، ويقوّض الحدود بين المعرفة والخوارزمية، ويخلق تهديدات معرفية تتجاوز قدرة الأفراد والديمقراطيات على التمييز بين الواقع والمحاكاة.

وفي المستوى العميق، تكشف مجلة Pour la Science عن ثورة أخرى تجري داخل المادة ذاتها، في قلب النواة الذرية. فالعدد 583 يقدم قراءة معمّقة لعلوم النواة من حيث بنيتها الداخلية، تجمعاتها، حدود استقرارها، وآفاق استخدامها في الطب النووي. وتُظهر الدراسات حول "الهندسة الخفية للنواة" أن المادة ليست متجانسة كما تُقدَّم في التصورات الكلاسيكية، بل تتشكل من تجمعات معقدة (clusters) تنطوي على بنى تشبه إلى حدّ ما أنماط التنظيم التي نراها في الكون على مستوى المجرّات. إن فهم المادة هنا

لا يعود مجرد بحث في أبعاد فيزيائية، بل يصبح أيضًا كشفًا عن منطق بنيوي يعكس تشابك القوى، الحدود، والاستقرار – وهو ما يمكن إسقاطه استعاريًّا على فهم الأنظمة السياسية والمجتمعية.

أما الطب النووي فيكشف عن انقلاب جذري في مفهوم العلاج. فالتقنيات الجديدة مثل "الألفا ثيرابي" و"الراديوتيرابي الموجّهة" تقدم القدرة على استهداف الخلايا السرطانية بدقة غير مسبوقة باستخدام نظائر مشعة قصيرة العمر مثل الأستات 211 أو الرصاص 212. هذه الابتكارات التي تقودها شركات مثل Atonco OranoMedg Alpha-9 Oncologyg لا تمثل مجرد تطور طبي، بل تمثل تعبيرًا عن انتقال العلم من فهم المادة إلى إعادة توجيهها عبر تصميم علاجات تُعيد هندسة ما يحدث في النواة داخل الخلية البشرية نفسها.

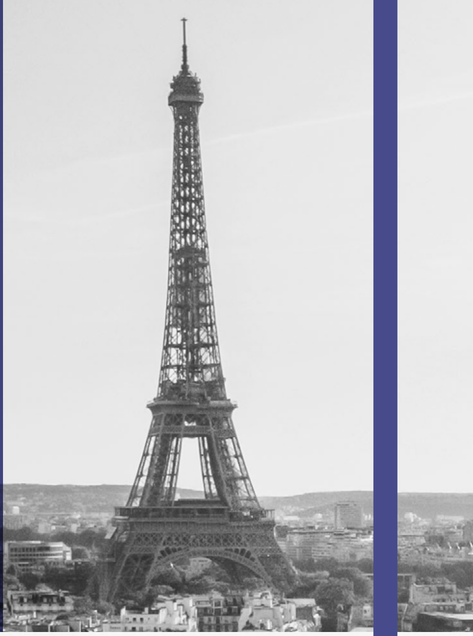

إنّ ما يجمع كل هذه المستويات – الجيوبوليتيك، السرديات، التكنولوجيا، والفيزياء النووية – هو سؤال السيطرة على المستقبل. ففي السياسة يتم التحكم بالمستقبل عبر السرديات والخيال؛ وفي التكنولوجيا عبر الخوارزميات والتحكم بالمعلومات؛ وفي العلوم عبر السيطرة على بنية المادة نفسها. وكأنّ البشرية تعيش في لحظة يصبح فيها التحكم بالأساس هو جوهر الصراع: أساس النظام الدولي، وأساس الوعي، وأساس المادة.

تكشف القراءة المتكاملة لهذه المواد أن أزمة القرن الحادي والعشرين ليست أزمة سياسية فحسب، بل أزمة في بنية العالم نفسه: أزمة في الخيال، في المرجعية، في المعرفة، وفي المادة. وبينما يكافح الجيوبوليتيك لفهم عالم يتفكك أمام أعيننا، يعمل العلماء في المختبرات على إعادة بناء خريطة المادة وعلاج أمراض مستعصية عبر إعادة هندسة النواة. هذا التوازي بين تفكك النظام الدولي وإعادة اكتشاف بنية المادة يشير إلى أن البشرية تقف أمام تحوّل شامل يتطلب إعادة تصور للعلاقة بين السياسة والعلم، بين السلطة والمعرفة، وبين الإنسان والمستقبل ذاته.

دوريات / مجلات

الثورة النووية الجديدة: بين تفكيك بنية المادة وإعادة ابتكار الطب والعلم والصناعة

عدد شهر ديسمبر من مجلة La Recherche

يكشف الملف عن لحظة تحول معرفي تتقاطع فيها الفيزياء النووية، والطب النووي، والصناعة الابتكارية، والبحث الأساسي حول العناصر، ضمن مشهد يبدو لأول وهلة مفككًا، لكنه في العمق يعبّر عن إعادة ولادة كاملة للعلوم النووية ولطرق توظيفها في المجتمع. إنّ الجمع بين المقالات، التحقيقات العلمية، دراسات البنية النووية، والأعمال الموجّهة نحو التطبيقات الطبية المتقدمة، يكشف أن ما نعيشه ليس تراكمًا معرفيًّا فحسب، بل بداية مرحلة جديدة يصبح فيها فهم المادة على مستوى النواة شرطًا لإعادة تشكيل علاقة الإنسان بالعلم، والعلاج، والطاقة، وبذاته.

تبدأ الصورة من إدراك جديد للنواة الذرية، ليس بوصفها كتلة كثيفة متجانسة، بل كمنطقة مفعمة بالحركة والأحوال الانتقالية. تُظهر الأطالس النووية الحديثة، التي يقدّمها NNDC عبر منصة NuDat3، أن النواة ليست ثابتة وإنما تتوزع عبر آلاف التشكيلات المختلفة من النظائر، يزيد عددها اليوم على 3500، ويُكتشف كل عام عدد جديد منها. هذه الخريطة المعقدة ليست مجرد فهرس للمادة المعروفة، بل هي "جغرافيا" داخلية للكون، تمتد بين "وادي الاستقرار" الذي يحتوي على العناصر القابلة للاستمرار، وبين أطراف غير مستقرة تتفكك خلال أجزاء ضئيلة من الثانية، وتكشف حدود القوى النووية نفسها.

إن النظر إلى النواة من هذه الزاوية يجعلها أشبه بمختبر طبيعي تُختبر داخله القوانين الأساسية للكون. فالمادة التي نعرفها ليست سوى نزر بسيط من الإمكانيات الكامنة في البنية النووية. إنّ تشكيلة النظائر التي ترتسم في الأطالس المعاصرة تمثل سجلًّا لمراحل تكون المادة بدءًا من الدقائق الأولى بعد الانفجار العظيم، مرورًا بعمليات الاندماج داخل النجوم، وصولًا إلى الانفجارات النجمية التي كوّنت العناصر الثقيلة التي نجدها اليوم في الإنسان، والحياة، والكواكب.

ومع ذلك، لا يُختزل الملف في هذه الرؤية الواسعة فحسب، بل يذهب أبعد، إلى تفكيك "العمارة الداخلية" للنواة. الدراسات التي يقدمها Didier Beaumel حول بنية النوى تكشف عن تحوّل نوعي في فهمنا لها. فالنوى، بخلاف ما اعتُقد طويلًا، ليست دائمًا متجانسة أو مكدسة. بل يمكن أن تعيد تنظيم نفسها في صورة "عناقيد" من البروتونات والنيترونات، أشبه بجزر مستقرة جزئيًّا، أو وحدات متماسكة تشبه جسيمات ألفا (مكونة من بروتونين ونيترونين). إن هذه البنى المُعنقدة، التي بدأت التجارب في المسرعات النووية الكبرى في رصدها، تُشير إلى أن النواة ليست نظامًا صلبًا، بل هي فضاء متعدد الطبقات، قابل لتكوين بنى فرعية تستجيب لشروط الطاقة والمسافة والقوة النووية الشديدة.

هذا التحول المفاهيمي يماثل في طبيعته ما حدث في فيزياء الكون أو فيزياء الجسيمات: ليس هناك تجانس مطلق، بل شبكات وتجمعات بنيوية تحكمها التفاعلات الأساسية. وكأن النواة، في أقصى درجات الصغر، تعيد إنتاج منطق "التكتل الكوني" نفسه الذي يشكل المجرات والعناقيد المجرية. هذه الصورة الكونية المصغّرة تعطي للنواة موقعًا مركزيًّا في السردية العلمية الجديدة عن المادة.

إلى جانب البحث الأساسي، يكشف الملف عن انقلاب حقيقي في تطبيقات الفيزياء النووية داخل الطب. فالطب النووي لم يعد يقتصر على التشخيص عبر التصوير أو تتبع الجزيئات الحيوية، بل انتقل إلى مرحلة علاجية دقيقة تُعرف بـ"الثِّيرانُسطية" (Théranostique) والراديوثيرابي الداخلي الموجّه (Radiothérapie Interne Vectorisée). وقد أتاح تقدم الفيزياء النووية والقدرة على التحكم في النظائر قصيرة العمر تطوير علاجات تستهدف بشكل مباشر الخلايا السرطانية، باستخدام نظائر مشعة ترتبط بجزيئات قادرة على الوصول إلى الورم دون المساس بالأنسجة السليمة.

من أبرز التقنيات التي يجري تطويرها اليوم ما يُعرف بـ"الألفا ثيرابي" التي تعتمد على جسيمات ألفا كثيفة الطاقة قصيرة المدى. هذه الجسيمات، رغم كونها جزءًا من التاريخ الكلاسيكي للفيزياء، تعود اليوم كأداة علاجية قادرة على إحداث دمار مركز في الحمض النووي للخلايا السرطانية. فهي تحدث كسورًا مزدوجة في DNA لا تستطيع الخلايا إصلاحها، ما يجعل من احتمال عودة الأورام ضئيلًا للغاية مقارنة بالعلاجات الإشعاعية التقليدية (أشعة X) التي تسبب كسورًا أحادية يمكن للخلايا إصلاحها.

تقدم دراسة Bérénice Robert حول مشروع ATO-101 من شركة Atonco مثالًا حيًّا على هذا التقدّم. يقوم العلاج على استخدام نظير الأستاتين - 211 مقترنًا بـ girentuximab لاستهداف سرطان المثانة غير العضلي الغائر، وهو سرطان شهير بقدرته على الانتكاس. إنّ قِصر نصف عمر النظير (سبع ساعات) يتطلب قربًا من مراكز الإنتاج، وهو ما يفسر أهمية مسرّع Arronax في نانت. بدأت الشركة فعلًا في إثبات فعالية استهداف الخلايا عند ستة مرضى، ومن المقرر بدء التجارب السريرية الأولى على الإنسان في أوائل 2026. هذا التحول لا يعكس تقدمًا في العلاج فحسب، بل أيضًا في البنية الصناعية والاقتصادية التي تحيط به. فالعلاج الإشعاعي الموجَّه يصبح جزءًا من منظومة تصنيع نظائر عالية الدقة تتطلب تعاونًا بين الجامعات، المستشفيات، ومراكز التسريع النووي.

يتسع المشهد أكثر عند النظر إلى الشركات الصاعدة في هذا القطاع. فشركة OranoMed الفرنسية تعمل على بناء أول مصنع عالمي لإنتاج الثوريوم - 228، المكون الأساسي لإنتاج الرصاص - 212 المستخدم في العلاجات الإشعاعية الحديثة. إن هذا المصنع، المقرر تشغيله في 2027، يضع فرنسا في طليعة إنتاج النظائر الطبية، ويحوّل الطب النووي من مجرد تقنية علاجية إلى قطاع صناعي استراتيجي. وفي كندا، تطور Alpha-9 Oncology منصات ثيرانوسطية تعتمد على جزيئات صغيرة قابلة للارتباط بنظائر مختلفة، ما يفتح الباب أمام علاجات شخصية تناسب خصائص كل ورم وكل مريض.

هذه الشركات، والمختبرات، والمراكز البحثية، تكوّن معًا ملامح "نظام نووي علاجي عالمي" يتجاوز الحدود التقليدية بين الفيزياء والطب ويضع الصناعة النووية في خدمة الطب الدقيق. وهنا يتجلى عمق الملف: ليس الأمر مجرد عرض لتقنيات نووية طبية، بل رسم لخريطة عالمية جديدة، حيث تصبح السيطرة على إنتاج النظائر وتطوير تقنيات العلاج الإشعاعي أحد مفاتيح القوة العلمية والصحية للدول.

وفي الوقت ذاته، يقدّم الملف رؤية كونية مترابطة تربط بين البنية النووية للذرة وبين مصير العناصر في النجوم. فدراسات مثل «Quand les étoiles fabriquent les atomes» توضح كيف أن عمليات الاندماج والانفجارات النجمية لا تُنتج فقط الطاقة التي تضيء الكون، بل تُنتج أيضًا العناصر التي تدخل في

تركيب الحياة نفسها. إن فهم حدود القوى النووية داخل النواة، وتتبّع كيفية تكون العناصر الثقيلة، يساعد العلماء على إعادة بناء تسلسل الأحداث الكونية منذ اللحظات الأولى بعد الانفجار العظيم.

ويذهب الملف إلى أبعد من ذلك حين يتناول «المادة فائقة الكثافة» في النجوم النيوترونية، والتي تمثل ربما أكثر أشكال المادة غرابةً في الكون. هنا تلتقي فيزياء الجسيمات وفيزياء النجوم وفيزياء النواة في نقطة واحدة: فهم كيفية تصرف المادة تحت ضغط يفوق تريليونات المرات ما نعرفه على الأرض. هذه المعارف، رغم بعدها عن التطبيقات المباشرة، تُعدّ حجر الزاوية في بناء النظريات الجديدة لا حول الكون فقط، بل حول حدود المادة ذاتها.

من جهة أخرى، يتناول الملف قضية مهمة تتعلق بواقع البحث العلمي نفسه، عبر افتتاحية Stéphanie Ruphy التي تُذكّر بأنّ النزاهة العلمية ليست خيارًا خارجيًّا بل جزءًا من الكينونة الداخلية للعلم. هذه الإشارة تُكمّل الصورة العامة: فالثورة النووية الجديدة ليست تقنية أو علاجية فقط، بل أخلاقية أيضًا، لأنها تستدعي بناء نماذج إنتاج معرفة صارمة، قادرة على الموازنة بين الحذر والعلاج، وبين القوة التدميرية الكامنة في المادة النووية وإمكاناتها الشفائية.

من خلال هذا الجمع، يتضح أن ما نراه في هذا الملف ليس مجرد تسلسل موضوعات، بل ولادة "نظام معرفي" جديد. ففيزياء النواة لم تعد محصورة في المختبرات، بل تحولت إلى إطار شامل يربط بين أسئلة أصل الكون، وبنية المادة، وصناعة النظائر، والعلاجات الدقيقة، والروبوتات الطبية، والمفاعلات الخفيفة، والتحليل الأخلاقي للبحث العلمي. كما أنّ الثورة الرقمية والتقدم في أدوات القياس والتصوير وتحليل البيانات دفعت هذا المجال إلى سرعة غير مسبوقة.

وفي النهاية، يُظهر الملف أن العلم النووي يعيش اليوم لحظة من النضج لم يشهدها منذ منتصف القرن العشرين، ولكن بفارق جوهري: لم يعد هدفه بناء أسلحة أو استخدام الطاقة فقط، بل بناء علاجات، وتطوير مواد جديدة، وفهم الكون في أدق بنياته. وهكذا، تخرج الفيزياء النووية من إطارها التقليدي لتصبح جزءًا من نهضة معرفية شاملة، تعيد للعلم دوره في تحسين الحياة الإنسانية، وتكشف وجهًا أكثر عمقًا للمادة التي يتكون منها الكون والإنسان.

برامج إذاعية

تشظّي الغرب
قراءة في تحولات القوة وانهيار التوازنات التقليدية

حوار مع نيكول نيازوتو ضمن حلقة من برنامج Géopolitique بعنوان:
«Comment l’Occident s’est-il fracturé?»،
بثّ بتاريخ 23 نوفمبر 2025 على إذاعة
Radio France Internationale (RFI).

“

تبدو التحولات التي يمر بها الغرب اليوم أبعد من أن تكون أزمة سياسية عابرة أو سلسلة أخطاء في إدارة ملفات دولية. إنها لحظة انكشاف استراتيجي وفكري تكشف مقدار التآكل الذي أصاب البنية العميقة للنظام الغربي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية. فالتمزقات التي تحدد ملامح المرحلة الراهنة ليست مجرد توترات بين دول أو خلافات حول أولويات الأمن والدفاع، بل تصدع في الأسس التي قامت عليها الهوية السياسية للغرب: معنى القيم الليبرالية، وظيفة التحالفات، طبيعة الردع، ودور القوة في العلاقات الدولية.

”

تتجسد هذه التشققات في أوضح صورها في الحرب الأوكرانية التي قدمت مثالًا صارخًا على هشاشة القرار الأوروبي، وعلى التفاوت بين الخطاب السياسي والمقدرات الفعلية. فالدعم العسكري الذي تعلن عنه العواصم الغربية كثيرًا ما يتسم بكونه تعبيرًا عن إرادة سياسية أكثر من كونه ترجمة عملية لاحتياجات كييف. وتكشف النقاشات الدائرة حول صفقات السلاح، ومنها صفقة المقاتلات الفرنسية، عن فجوة واسعة بين الوعود والقدرة على التنفيذ. فإعلان الاستعداد لدعم أوكرانيا لسنوات طويلة لا يحل المعضلة الملحة التي تواجهها الآن أمام تصاعد الهجمات الروسية. وبهذا يصبح الخطاب السياسي نفسه جزءًا من الأزمة، لأنه يصوغ توقعات لا تستطيع القوى الغربية تلبيتها.

تدرك موسكو هذا التناقض وتستثمره بمهارة. فهدفها لا ينحصر في السيطرة على أوكرانيا، بل في إبقاء أوروبا في حالة من القلق وعدم اليقين. إنها استراتيجية تستهدف إظهار العجز الأوروبي، وتغذية الانقسام الداخلي حول جدوى الدعم، وفي الوقت نفسه إبراز حدود قوة الولايات المتحدة التي تتجه تدريجيًّا إلى إعادة ترتيب أولوياتها لمواجهة صعود الصين. وهكذا تُختزل أوكرانيا في معادلة أكبر تتجاوز حدودها الجغرافية نحو سؤال جوهري يتعلق بقدرة الغرب على الدفاع عن ذاته، وعلى الحفاظ على حدود ميزان القوى الذي ميّز مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

في هذا السياق يصبح من الواضح أن الخلاف الأوروبي الأمريكي لم يعد مسألة تكتيكية بل هو اختلاف في الرؤية. فالولايات المتحدة لم تعد تسلك طريق السياسة الخارجية التقليدية القائمة على رؤية عالمية متماسكة، بل تعتمد مقاربة قائمة على موازين القوة والصفقات واستثمار الفرص. ويتعامل الرئيس الأمريكي بمنطق يعتبر روسيا دولة يمكن التفاهم معها، باعتبار أن قوة قيادتها أقرب إلى منطقه في التفكير من البنية البيروقراطية الأوروبية. وعلى العكس من ذلك يرى في الصين خصمًا استراتيجيًّا يهدد التفوق الأمريكي اقتصاديًّا وتقنيًّا، وهو ما يفسر توتر العلاقة ومحاولات فرض رسوم جمركية قبل أن يرتطم هذا التوجه بقدرة بكين على الرد عبر التحكم في المواد الأساسية لسلاسل الإنتاج العالمية.

وتكشف هذه التحولات أن الولايات المتحدة تمر بمرحلة إعادة تعريف لدورها العالمي، وأنها لم تعد تعتبر النظام الدولي الذي بنته بعد 1945 مناسبًا لمصالحها الحالية. فالقيم التي صاغت مرحلة ما بعد الحرب، من ليبرالية اقتصادية وديمقراطية تمثيلية وسيادة القانون الدولي، أصبحت في نظر تيار واسع داخل النخبة الأمريكية عناصر تحدّ من حرية واشنطن في استعراض قوتها. وهذا التحول الفكري الذي عبّر عنه منظّرون مؤثّرون يميل نحو استبدال هذا النظام بآخر يقوم على الحمائية الاقتصادية، والنزعة السلطوية، وتقديس القوة بوصفها المحدد الأول في العلاقات الدولية. ما يحدث ليس تعديلًا في السلوك السياسي الأمريكي بل تحولًا جذريًّا في الفلسفة التي تحكم نظرتها إلى العالم.

هذا الانقطاع التاريخي في الرؤية الأمريكية ينعكس مباشرة على أوروبا التي تجد نفسها أمام معادلة صعبة. فمن جهة تواجه تهديدًا روسيًّا مباشرًا يضع أمنها القومي على المحك، ومن جهة أخرى تواجه خطر التخلي الأمريكي المحتمل. تزامن التهديد الخارجي والفراغ التحالفي يضع القارة أمام وضع غير مسبوق من الهشاشة، خصوصًا أن القدرات الدفاعية الأوروبية ما زالت دون المستوى المطلوب. ورغم الزيادة التدريجية في ميزانيات الدفاع، فإن البنية الاستراتيجية المشتركة لا تزال غير مكتملة، ما يجعل فكرة الحرب قابلة لفرض نفسها في الخطاب العام، ولو كانت احتمالاتها غير مؤكدة.

يترافق هذا الوضع المتوتر مع تصاعد خطاب يروّج لفكرة الحرب المقبلة بوصفها قدرًا محتومًا، وهو خطاب اعتبرته نيازوتو ليس تعبيرًا عن واقعية استراتيجية بل عن انزلاق نحو استبطان الخوف وإعادة إنتاجه. فالفرق كبير بين الاستعداد للدفاع وبين الترويج لضرورة الحرب. فالاستعداد يعزز الردع ويقلل احتمالات المواجهة، بينما يفتح الخطاب المتشائم المجال لتطبيع فكرة الصراع وتقبّلها بوصفها النتيجة الطبيعية لمسار العلاقات الدولية.

وعلى مستوى أوسع، يعكس هذا المشهد تشككًا عميقًا في قدرة الغرب على الحفاظ على وحدته. فالأزمات الأخيرة كشفت هشاشة النموذج الليبرالي الذي يقوم على الثقة بالمؤسسات، وعلى فكرة التعاقد السياسي وفاعلية القانون الدولي. وما يجعل هذه الهشاشة أكثر خطورة هو أنها لا تأتي من الخارج فقط، بل من الداخل أيضًا، عبر صعود الشعبوية، وتآكل الطبقة الوسطى، وتراجع الإيمان بالديمقراطية التمثيلية، وتقويض التضامن عبر الأطلسي. ويبدو أن العالم الذي يتشكل اليوم ليس عالمًا تنهار فيه قوة الغرب، بل عالمٌ يفقد فيه الغرب يقينه بذاته وبمعنى دوره.

تكمن أهمية القراءة التي تقدمها نيازوتو في أنها لا تقف عند مستوى التشخيص، بل تؤكد أن الخروج من هذه الأزمة يتطلب إعادة بناء رؤية استراتيجية تعيد للغرب ثقته بنفسه وقدرته على العمل الجماعي. وإعادة البناء هذه يجب أن تشمل إصلاح القدرات الدفاعية الأوروبية بحيث تتحول إلى قوة ردع مستقلة، وليست ملحقة بالقرار الأمريكي، وتفعيل الحياة الديمقراطية الداخلية بما يعيد الثقة بين المواطن والمؤسسات، واستعادة الفكر السياسي للقيم الليبرالية بوصفها منظومة متكاملة تقوم على الحرية والمسؤولية والتعددية. ولا يمكن تحقيق ذلك دون تجديد الإيمان بالعلاقات الدولية القائمة على القانون بدل القوة، وعلى التعاون بدل الانكفاء.

تدل المؤشرات الراهنة على أن المخاطر التي تهدد الغرب ليست فقط المخاطر العسكرية أو الاقتصادية، بل المخاطر المرتبطة بأزمة الرؤية وبضياع البوصلة الأخلاقية والسياسية. إن العالم الذي يلوح في الأفق اليوم هو عالم متعدد الأقطاب، لكنه أيضًا عالم مضطرب، وإذا لم يستطع الغرب أن يلم شمله وأن يعيد تعريف نفسه وقيمه ودوره، فإن التشققات ستتحول إلى انهيار. ورغم قتامة المشهد فإن الإمكانية لا تزال قائمة لإعادة بناء توازن جديد أكثر واقعية وأكثر انسجامًا مع التحولات العالمية، شرط أن يتخلى الغرب عن وهم التفوق الدائم، وأن يعترف بضرورة التكيف مع عالم جديد لا ينتظر أحدًا.

2

تطوّر الإرهاب الجهادي وتحول مركز ثقله إلى أفريقيا

حوار إذاعي ضمن برنامج Géopolitique بعنوان:

« Le terrorisme islamiste, du Moyen-Orient à l'Afrique subsaharienne»,

بثّ في 9 نوفمبر 2025، إذاعة (Radio France Internationale (RFI.

تظهر المناقشة المعمّقة التي احتضنتها حلقة برنامج Géopolitique الخاصة بالإرهاب الجهادي أنّ الظاهرة، رغم الضربات العسكرية والضغوط الاستخباراتية التي تلقتها خلال العقد الماضي، لم تتراجع من حيث الجوهر، بل أعادت توزيع نفسها جغرافيًّا وإيديولوجيًّا، وغيّرت آليات عملها وأولوياتها وساحات نشاطها. إنّ قراءة ديناميات هذه الظاهرة كما عرضها الباحثون والدبلوماسيون المشاركون تؤكد أنّ الجهادية العالمية باتت تعيش مرحلة «ما بعد الشرق الأوسط»، وأنّ أفريقيا–ولا سيما منطقة الساحل–أصبحت المركز الحيوي لانتشارها واشتداد عملياتها، دون أن ينفي ذلك استمرار الفاعلية الجيوسياسية للشرق الأوسط بوصفه المجال الرمزي والمعنوي الذي تُشتق منه شرعية الخطاب الجهادي.

ويتضح من تتبّع التطور التاريخي للحركتين الجهاديتين الكبريين، القاعدة والدولة الإسلامية، أن جذور كلتيهما متشابكة، وأنّ لحظة 2003–غزو العراق وحلّ مؤسساته– كانت نقطة الانعطاف التي سمحت بازدهار «الجهادية العراقية» التي وفّرت في النهاية البيئة التي نشأ فيها تنظيم الدولة الإسلامية عام 2014. وقد أعاد ضيوف الحلقة التأكيد أنّ هذا التنظيم الذي أعلن «الخلافة» بين العراق وسوريا بلغ ذروة جاذبيته خلال الفترة 2014–2016، حين تدفق آلاف المقاتلين الأجانب إلى أراضيه، وحين حوّل الإعلام إلى سلاح مركزي في الدعاية والتجنيد. غير أنّ هذا الكيان الذي بدا صلبًا في لحظته القصوى بدأ يتآكل تدريجيًّا بفعل الضربات العسكرية، وفقد مراكزه الحضرية ومنصات التمويل، قبل أن ينزاح الكثير من مقاتليه وفروعه نحو فضاءات أخرى تتيح له الاستمرار.

هذا التراجع في العراق وسوريا لم يُنهِ الظاهرة، بل حرّرها من قيود «الإقليم» و«الدولة»، وأعاد طرحها ضمن نماذج تنظيمية أكثر سيولة، وأكثر قدرة على الانتشار في مساحات هشّة سياسيًّا ومفتوحة جغرافيًّا. ومن هنا يتضح التحول المفصلي الذي تناقشه الحلقة: انتقال مركز الثقل الجهادي إلى أفريقيا، لا بوصفه قرارًا استراتيجيًّا مركزيًّا للتنظيمات، بل باعتباره نتيجة بنيوية لغياب الدولة، وتآكل الشرعية السياسية، وتصاعد العنف الأهلي، وانسداد الأفق الاقتصادي أمام كتلة شبابية كبيرة تُغريها الوعود الراديكالية بالمعنى والانتماء والتماسك.

لقد أبرز السفير نيكولا نورماند، اعتمادًا على خبرته الطويلة في مالي ومنطقة الساحل، أن الجهادية في أفريقيا ليست وافدًا جديدًا، بل لها تاريخ سابق يعود إلى تسعينيات الجزائر، ثم إلى حقبة ما بعد سقوط القذافي، حين فتحت الفوضى الليبية بوابة واسعة لصعود الجماعات المسلحة، ووفّرت لها الموارد والأسلحة والمساحات اللازمة للانتشار. لكن الاختراق الكبير وقع حين فشلت الدول الأفريقية في بناء مؤسسات قادرة على ضبط المناطق الريفية الواسعة، وتركت شبابًا بلا فرص، فوجدت تلك الجماعات تربة خصبة لنشر خطابها وتوسيع نفوذها.

وبينما تشير الحلقة إلى أنّ الجيل الجديد من الجهاديين في أفريقيا ليس نسخة مطابقة لنظيره في الشرق الأوسط، إلا أنّه يستلهم منه سردياته الرمزية ومعالم هويته القتالية. ومن اللافت أنّ جاذبية «الخلافة» بقيت كامنة وإن فقدت تجسدها الإقليمي، إذ تحولت إلى قالب تخييلي يُوظّف لتبرير السيطرة في المناطق الخارجة عن سلطة الدولة، بما يعزز فكرة العدالة السريعة، والنظام البديل، ومقاومة الدولة «الفاسدة» أو «المنحازة»، وهي عناصر ذكرها المتحدثون بوصفها عوامل تعبئة دائمة في مجتمعات تعاني انهيار الخدمات الأساسية وتراجع الأمن.

وعلى النقيض من النموذج الشرق أوسطي الذي جذب آلاف المقاتلين الأوروبيين، يظهر أن الجهادية الأفريقية لا تمتلك القدرة نفسها على التعبئة العابرة للحدود، إذ تبقى محلية من حيث التجنيد، وطنية من حيث المظالم، واجتماعية من حيث دوافع الانضمام. ويُرجع الخبراء ذلك إلى أن الرمزية الكبرى للجهاد ما تزال مرتبطة جغرافيًّا بالشرق الأوسط، سواء من خلال المسألة الفلسطينية، أو عبر الذاكرة الإمبراطورية الإسلامية التي تشكّل جزءًا أساسيًّا من سرديات التنظيمات. ورغم ذلك، فإن هذا «المركز الرمزي» لم يمنع الأطراف الأفريقية من أن تصبح «مركز العمليات» الأكثر نشاطًا اليوم.

وتلفت الحلقة النظر إلى أنّ الجهادية في الساحل باتت تتبنّى نمطًا إداريًّا جديدًا يقوم على توفير الأمن والخدمات الأساسية في المناطق التي تغيب عنها الدولة، ما يمنحها شرعية بديلة في أعين بعض الفئات المهمّشة. وهنا يظهر البعد الخطير للتحولات الأخيرة: فالتنظيمات لا تكتفي بالهجمات المسلحة، بل تسعى إلى تمثيل «سلطة بديلة»، عبر قضاء شرعي ميداني، وإدارة طرق التجارة، وفرض ضرائب، وتوفير حماية نسبية للمجتمعات الريفية.

وتكشف هذه الظاهرة أنّ التهديد لم يعد مجرد تهديد عسكري، بل سياسي واجتماعي، مرتبط بإعادة صياغة العلاقة بين السكان والدولة، وبخلق منظومات حكم موازية. ويعني ذلك أنّ المقاربة الأمنية الخالصة لا تكفي، وأن الاستراتيجيات الدولية، بما فيها تدخلات الجيوش الغربية، لم تتمكن من معالجة الجذور العميقة للأزمة: الفقر، والبطالة، وغياب التنمية، وانهيار مؤسسات الدولة، وتراجع الشرعية، والتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، خصوصًا روسيا وفرنسا، في فضاء ساحلي متخم بالنزاعات.

وتضيف الحلقة بُعدًا آخر مهمًّا، هو أن الصحوة الجهادية الجديدة ليست مستقلة عن تحولات الجهاد العالمي، بل هي جزء من شبكة ممتدة تربط أيديولوجيات ومناهج وأساليب عمل تتبادل الخبرة والمواد البشرية والدعم اللوجستي، وإن بقيت غير مركزية. وقد أدى ذلك إلى منافسة بين القاعدة والدولة الإسلامية داخل أفريقيا ذاتها، حيث تتصارع الفروع التابعة لكل منهما على النفوذ، وتتبنى مقاربات مختلفة تجاه المجتمعات المحلية.

وفي ضوء هذه القراءة، يبدو أن الجهادية اليوم تدخل مرحلة من إعادة التشكل، لا بوصفها حركة عالمية واحدة، بل كطيف من الحركات المحلية المتصلة رمزيًّا وعقائديًّا، والمنفصلة سياسيًّا وتنظيميًّا. إنّ الخطر في هذا الطور الجديد يكمن في أن الظاهرة لن تختفي، بل ستتكيّف، وستتحول إلى «جغرافيا متنقلة» تندمج مع النزاعات الأهلية، ومراكز الهشاشة، والتغيرات الديموغرافية، والفراغات السياسية التي لا تملك الدول القدرة على ملئها.

ويمكن القول إن هذه الحلقة، بما قدّمته من شهادات وتحليلات، تكشف عن لحظة مفصلية في تطور الإرهاب الجهادي: نهاية مرحلة «الخلافة الإقليمية» وبداية مرحلة «العقد الجهادي الأفريقي»، حيث تجتمع هشاشة الدولة، وعمق المظالم الاجتماعية، وسهولة الحركة، وتنافس القوى الدولية، لتصنع بيئة مثالية لإعادة انتشار الظاهرة. إن هذا التحول لا يقتصر على إعادة توزيع الجغرافيا، بل يعيد تشكيل الأمن الدولي ذاته، ليجعل من أفريقيا–للمرة الأولى في تاريخ الجهاد العالمي–ساحة إنتاج مركزية للمستقبل الجهادي، لا مجرد هامش تابع للمشرق.

3

إعادة هندسة النظام الدولي في زمن اللانظام

حوار مع تييري دو مونتبريال ضمن حلقة من برنامج Géopolitique بعنوان:

«GEOPOLITIQUE 06/12/2025
Thierry de Montbrial»

بثّت بتاريخ 6 ديسمبر 2025 على
Radio France Internationale (RFI)

"تقدّم مداخلة تييري دو مونتبريال إطارًا تحليليًّا عميقًا لفهم بنية النظام الدولي في نهاية 2025، وتنطلق من نقد جذري للمسلّمات التي اعتدنا من خلالها قراءة المشهد العالمي. فالحديث المتكرر عن «عودة الحرب الباردة» أو «عودة الاستقطاب» أو «الحفاظ على النظام الليبرالي الدولي» يُعدّ، في نظره، تبسيطًا قاصرًا، بل وأحيانًا وهمًا يُغطي على حقيقة أكثر جذرية: العالم يعيش اليوم في حالة «لا-نظام» شاملة، بعدما انهارت المرجعيات التي كانت تشكل أساس التوازنات التقليدية. فالترتيبات التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن نظامًا عالميًّا بقدر ما كانت إطارًا غربيًّا مهيمنًا، لم تستطع القوى الأخرى، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، قبوله أو الاندماج فيه. ومع انهياره، لم تنشأ بنية بديلة، بل تفكك ما تبقى من «وهم النظام» نفسه، لتدخل العلاقات الدولية مرحلة لا تحكمها سوى القوة، ولا توجهها سوى الرؤى الضيقة للمصالح الوطنية."

من هذه النقطة، يوسّع مونتبريال نطاق التحليل ليشرح أن أزمة النظام الدولي ليست سوى انعكاس لأزمة حضارية داخل الغرب ذاته. وأوروبا الغربية، في تقديره، تعيش لحظة خروج من الحقبة المسيحية التي شكّلت منظومتها الأخلاقية والسياسية لقرون طويلة. لقد انتقلت القارة إلى فضاء اجتماعي بلا مرجعيات فوق-سياسية، حيث تُحدَّد الأخلاق عبر التشريعات المتغيرة، وحيث تُدار القضايا الأكثر حساسية داخل العملية السياسية اليومية. هذا التحول لا يُعد مجرد انتقال ثقافي، بل هو انقلاب أنثروبولوجي يعيد تشكيل علاقة المجتمع بذاته، ويؤدي إلى تفكك التضامن الداخلي، وتراجع التعليم، وتآكل الذاكرة المشتركة، وصعود الفردانية المتطرفة. ويشير إلى أن انهيار فكرة «القداسة السياسية» المرتبطة بالله أو الدين أدى إلى فراغ معياري، لم تستطع الديمقراطيات الغربية ملأه، فباتت أكثر هشاشة أمام موجات التغيير السريع.

ويضع مونتبريال الثورة الرقمية على رأس أسباب هذه الهشاشة. فالتقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم يتميز ليس بسرعته فحسب، بل باستمراريته المتراكمة دون توقف، بحيث لا تحصل المجتمعات على الوقت اللازم لاستيعاب موجة تكنولوجية قبل أن تضربها أخرى. وهذا التسارع التاريخي غير المسبوق يضع قدرة الأفراد على التكيّف في امتحان دائم، ويقوّض قدرة المؤسسات على صياغة سياسات مستقرة. وهو يذهب إلى مقارنة جذرية: إن أثر الثورة الصناعية على العبودية أو على وضع المرأة، رغم عمقه، يبدو محدودًا أمام ما يمكن لموجات التكنولوجيا الحالية أن تفعله في الهوية والسلوك والاقتصاد والسياسة. إنها حقبة «اختلال إدراكي» جماعي، تتفكك فيها الإيقاعات الاجتماعية التقليدية، وتظهر فيها أشكال جديدة من عدم المساواة والاضطراب.

ويطبّق مونتبريال هذه القراءة على الولايات المتحدة، معتبرًا أنها في قلب هذه الأزمة الحضارية. فالانقسامات الاجتماعية والسياسية التي تعيشها البلاد لم تعد مجرد خلافات حزبية، بل صراعات قيمية حادة تهدد تماسك الأمة ذاتها. ويرى أن إعادة انتخاب دونالد ترامب ليست سبب الأزمة، بل عرض لها؛ فهي تجسيد لشعور واسع بأن البلاد فقدت بوصلتها القيمية والاقتصادية. والأخطر، في رأيه، هو اهتزاز مكانة المحكمة العليا التي شكلت لقرون «الركيزة المقدّسة» للنظام السياسي الأمريكي. فإذا تزعزعت ثقة الجمهور في هذه المؤسسة، فقد يبدأ تفكك العقد الدستوري نفسه.

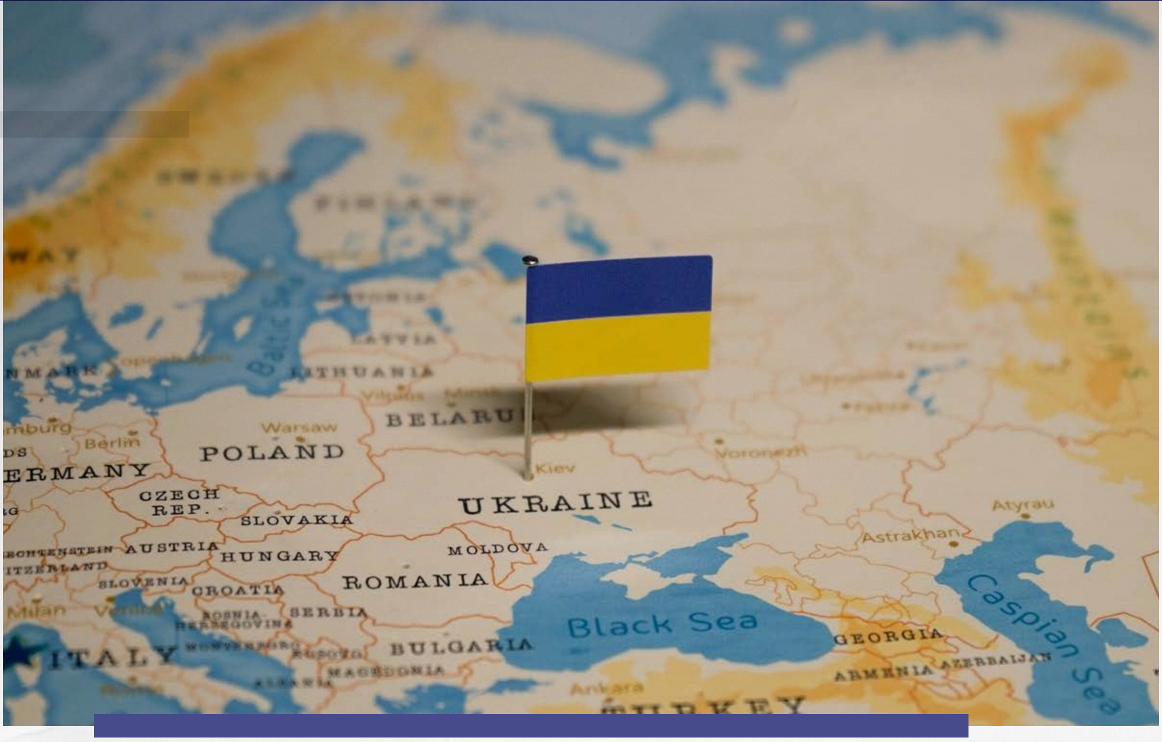

وفي السياق الأوكراني، يقدم مونتبريال قراءة مغايرة للنظرة السائدة في أوروبا. فالولايات المتحدة، التي بدأت الحرب بمنطق دفاعي-قيمي يحمي «النظام الأوروبي»، باتت الآن تقرؤها بمنطق المصالح البحتة. الأولوية لم تعد حماية الديمقراطية، بل إنهاء الحرب بأسرع وقت لأجل التفرغ للصين، القوة الوحيدة القادرة على تهديد المركزية الاستراتيجية الأمريكية. وهكذا انتقلت الحرب من «معركة قيم» إلى «ملف إداري» ضمن الحسابات الأمريكية الكبرى. روسيا، رغم أخطاء 2022، وجدت مكانًا أفضل في ميزان القوى، مستفيدة من إرهاق أوكرانيا وتشتت الموقف الأوروبي، ما يجعلها شريكًا لا يمكن تجاوزه في أي تسوية مستقبلية. والولايات المتحدة وروسيا، رغم العداوة الظاهرة، تملكان مصالح مشتركة لا تحتاج إلى إعلان مباشر: كلتاهما تريد الحد من صعود الصين، وتدرك أن استنزافًا طويلًا في أوكرانيا يضعفهما أمام التحدي الآسيوي.

تظهر أوروبا في هذا السياق كقوة بلا وحدة استراتيجية. جنوب القارة لا يرى روسيا كما يراها شمالها، والموارد العسكرية غير كافية لبناء استقلال دفاعي، والاقتصاد غير قادر على تمويل سباق تسلح طويل. وهذا يترك القارة بين عالمين: عالم القيم الذي تتمسك به، وعالم المصالح الذي تفرضه الوقائع، دون أن تنجح في التوفيق بينهما. أما أوكرانيا، رغم قدرتها على الصمود، فقد دخلت مرحلة الإنهاك البنيوي، ما يجعل مستقبلها مفتوحًا على احتمالات حرجة.

تكشف قراءة مونتبريال عن عالم بلا مركز، وبلا قواعد مستقرة، تتحرك فيه القوى الكبرى بمرجعيات مختلفة، وتعيد تشكيل السياسات تبعًا لمصالحها الداخلية وتحولاتها الحضارية، أكثر مما تفعل استجابة لهيكل دولي مشترك. وفي هذا العالم، تصبح التكنولوجيا، والأزمات القيمية في الغرب، وطموحات الصين، وتراجع الثقة بالمؤسسات، عناصر تحدد مسار النظام الدولي أكثر مما تفعل التحالفات التقليدية أو التوازنات العسكرية. إنها رؤية تُبرز انتقال العالم إلى زمن «اللا-نظام المستدام»، حيث يُعاد ابتكار السياسات من الداخل، وحيث يصبح مستقبل العالم رهينًا بقدرة الدول على إدارة أزماتها الحضارية قبل قدرتها على إدارة صراعاتها الخارجية.